التطورات النقدية والمصرفية
خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م

إعداد

إدارة الأبحاث الاقتصادية

محرم ١٤٣٦هـ نوفمبر ٢٠١٤م

المحتويات

أولاً: التطورات النقدية ٣

١-١ عرض النقود ٣

١-٢ القاعدة النقدية ٤

١-٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي ٤

١-٤ الأصول الاحتياطية ٥

ثانياً: السياسة النقدية ٦

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي ٧

٣-١ الودائع المصرفية ٧

٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية ٨

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية ٩

٣-٤ مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام ٩

٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية ١١

٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي ١٢

٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٣

٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٤

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية ١٥

خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية ١٦

سادساً: صناديق الاستثمار ١٧

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة ١٨

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث ٢٠١٤م ١٩

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث ٢٠١٤م ٢٠

أولاً: التطورات النقدية:

١-١ عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٢,٣ في المئة (٣٧,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٨٤,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة (٢٦,٣ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م نمواً سنوياً نسبته ١٣,٤ في المئة (١٩٩,٠ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).

رسم بياني رقم ١ : عرض النقود

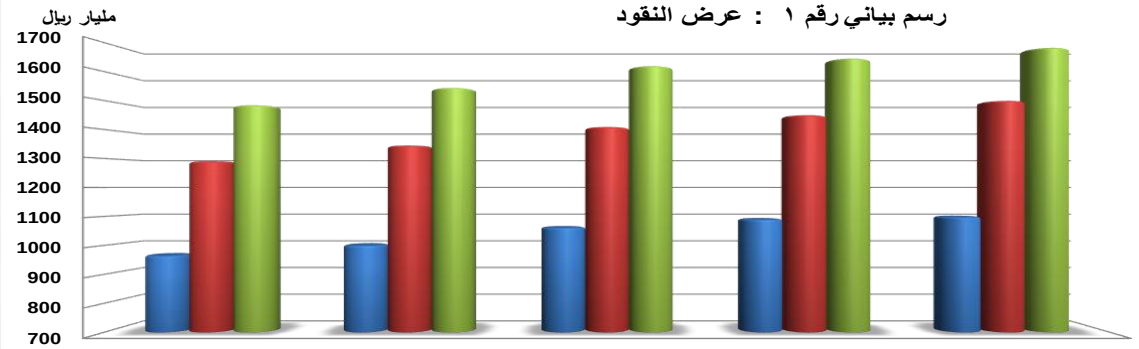

	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14	Sep.14
عرض النقود ن١	964.9	1,000.4	1,061.9	1,090.6	1,098.9
عرض النقود ن٢	1,290.5	1,345.5	1,409.9	1,450.8	1,500.5
عرض النقود ن٣	1,485.3	1,545.1	1,620.7	1,647.0	1,684.2

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ٠,٨ في المئة (٨,٣ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٠٩٨,٩ مليار ريال أو ما نسبته ٦٥,٢ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٢٨,٧ مليار ريال) في الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٩ في المئة (١٣٤,٠ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٣,٤ في المئة (٤٩,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٥٠٠,٥ مليار ريال أو ما نسبته ٨٩,١ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٠ في المئة (٤٠,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,٣ في المئة (٢١٠,٠ مليار ريال).

١-٢ القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٢,٢ في المئة (٧,٢ مليار ريال) لتبلغ ٣٣١,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٢ في المئة (٢٥,٠ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,٥ في المئة (٢٥,٩ مليار ريال).

وبتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف ارتفع بنسبة ٤,٣ في المئة (٦,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٥٨,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٣ في المئة (٤,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٦ في المئة (١٨,٩ مليار ريال).

وانخفضت ودائع المصارف لدى المؤسسة في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٣,٤ في المئة (٤,٩ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٤٠,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٨,٠ في المئة (٣٢,٠ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م انخفاضاً سنوياً نسبته ٠,٥ في المئة (٠,٧ مليار ريال)، وحقق النقد في الصندوق ارتفاعاً نسبته ٢٠,٥ في المئة (٥,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ٣٢,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٨ في المئة (٢,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٠,٨ في المئة (٧,٦ مليار ريال).

١-٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد حقق خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٠,٩ في المئة (٢٥,٩ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٧٧,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة (٢٠,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦,٢ في المئة (١٦١,٩ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م، وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٠,٩ في المئة (٢٥,١ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٦١,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (١٩,٢ مليار ريال) في الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦,٠ في المئة (١٥٧,٢ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٢).

رسم بياني رقم ٢ : صافي الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (مليار ريال)

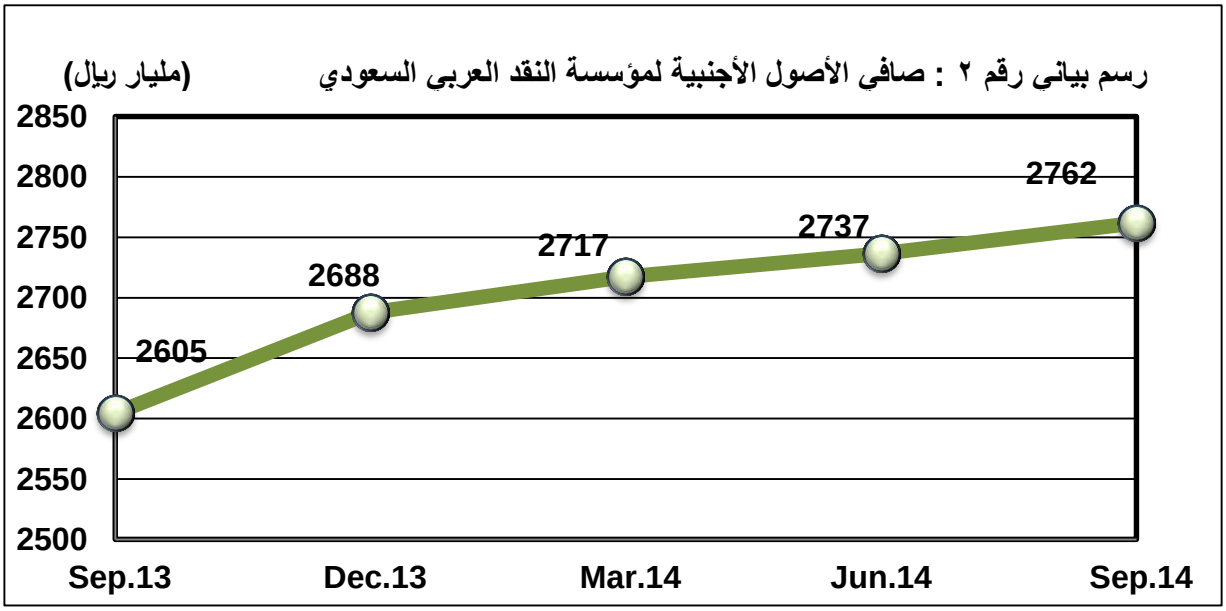

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٤,٩ في المئة (٠,٣ مليار ريال) ليبلغ ٨,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٥ في المئة (٠,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤١,٨ في المئة (٢,٣ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م.

١-٤ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٠,٨ في المئة (٢٢,٨ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٩٣,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (١٩,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥,٩ في المئة (١٥٥,٤ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م (رسم بياني رقم ٣).

رسم بياني رقم ٣ : الأصول الاحتياطية

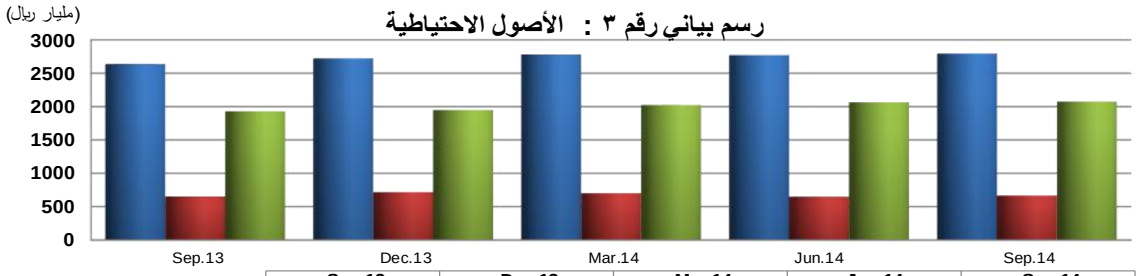

	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14	Sep.14
إجمالي الأصول الاحتياطية	2638.0	2721.5	2781.3	2770.6	2,793.4
نقد أجنبي وودائع في الخارج	651.8	716.6	701.3	649.5	665.2
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	1,928.3	1,947.7	2,023.2	2064.5	2,075

وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م مقارنةً بالربع السابق، فقد انخفض الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ٧,٨ في المئة (١,٤ مليار ريال) ليبلغ ١٧,١ مليار ريال، وحققت الودائع في الخارج ارتفاعاً نسبته ٢,٤ في المئة (١٥,٧ مليار ريال) لتبلغ ٦٦٥,١ مليار ريال، في حين ارتفعت الاستثمارات بالأوراق المالية في الخارج بنسبة ٠,٥ في المئة (١٠,١ مليار ريال) لتبلغ ٢٠٧٤,٦ مليار ريال. كما انخفض رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٤,١ في المئة (١,٤ مليار ريال) ليبلغ ٣٤,٨ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال.

ثانياً: السياسة النقدية:

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إتباع السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. وقد أبقت المؤسسة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م على نفس الإجراءات المتبعة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م وهي على النحو التالي:

١. الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٢٥ في المئة. وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ١٠١ مليون ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م مقابل ١٢٧مليون ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٧٣,١

مليار ريال للربع الثالث من عام ٢٠١٤م مقارنة بنحو ٧٩,٢ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م.

٢. الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني (Cash Reserve Ratio) على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة.

٣. لتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، أبقت المؤسسة على احتساب تسعيرة أذونات الخزينة دون تغيير على أساس ٨٠ في المئة من تسعيرة فائدة الإيداع بين البنوك (SIBID) وأبقت سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية عند حوالي ٩ مليار ريال.

٤. استقرت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر(SIBOR) في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م عند ٠,٩٤٦ في المئة. وبلغ الفارق بين اسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار لفترة ثلاثة أشهر نحو ٧٢ نقطة أساس لصالح الريال بنهاية الربع الثالث لعام ٢٠١٤م مقارنة بـ ٧٣ نقطة اساس عند نهاية الربع الثاني لعام ٢٠١٤م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥.

وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الاجنبي(Foreign Exchange)، فلم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م.

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي:

٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٢,١ في المئة (٣٠,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٥٢٦,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (٢١,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٤ في المئة (١٧٩,٩ مليار ريال). في حين بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) ٩٠,٦ في المئة (رسم بياني رقم ٤).

رسم بياني رقم ٤ :الودائع المصرفية حسب النوع

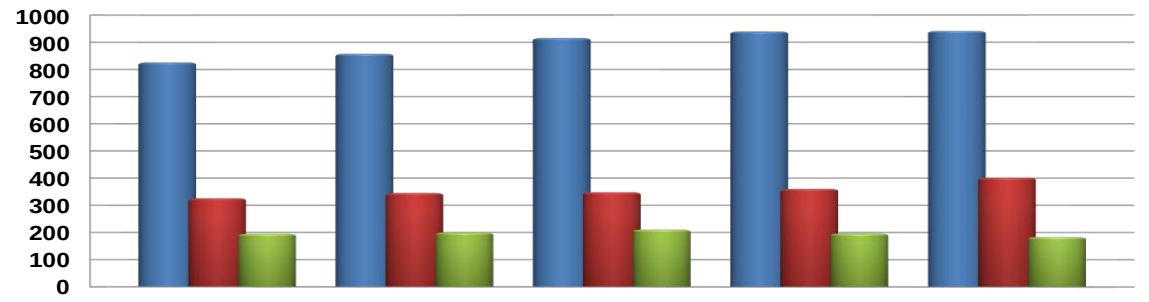

	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14	Sep.14
الودائع تحت الطلب	825.8	857.3	915.2	939.1	940.8
الودائع الزمنية والإدخارية	325.6	345.0	348.0	360.2	401.5
الودائع الأخرى شبه النقدية	194.7	199.7	210.8	196.2	183.7

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٠,٢ في المئة (١,٨ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٤٠,٨ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٦ في المئة (٢٣,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٩ في المئة (١١٥,١ مليار ريال). كما ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ١١,٥ في المئة (٤١,٤ مليار ريال) لتبلغ ٤٠١,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة (١٢,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٣,٣ في المئة (٧٥,٩ مليار ريال). في حين انخفضت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٦,٤ في المئة (١٢,٥ مليار ريال) لتبلغ ١٨٣,٧ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٩ في المئة (١٤,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما حققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٥,٦ في المئة (١١,٠ مليار ريال).

٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م حوالي ٢٠٦٨,٤ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ١,٨ في المئة (٣٦,٧ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,١ في المئة (٤١,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٧ في المئة (٢٣٢,٨ مليار ريال).

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٠,٧ في المئة (١,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٢٦,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٥ في المئة (٣,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥,٢ في المئة (١١,١ مليار ريال)، مشكلاً ما نسبته ١١,٠ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١١,١ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥).

رسم بياني رقم ٥ : الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

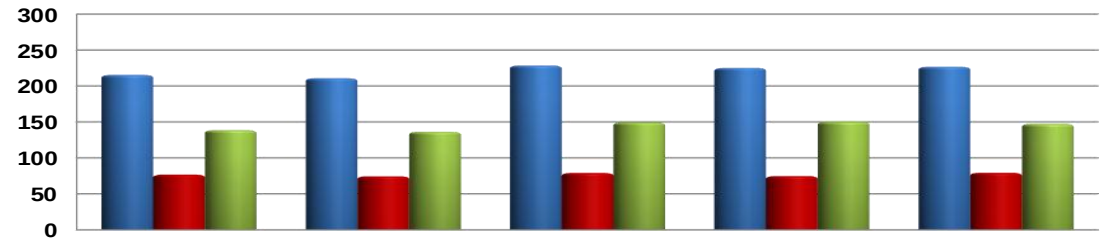

	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14	Sep.14
الأصول الأجنبية	215.3	210.7	228.4	225	226.6
المطلوبات الأجنبية	76.8	74.4	79.1	75	79.3
صافي الأصول الأجنبية	138.5	136.3	149.3	150	147.3

وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٦,١ في المئة (٤,٦ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٧٩,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,٦ في المئة (٤,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣,٢ في المئة (٢,٥ مليار ريال)، مشكلةً بذلك نسبة ٣,٨ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٣,٧ في المئة في نهاية الربع السابق. وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ١,٨ في المئة (٢,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٤٧,٣ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٦ في المئة (٠,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٢,٤ في المئة (٣٢,٠ مليار ريال) لتبلغ ١٣٤٦,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٢ في المئة (٥٢,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثالث من عام

٢٠١٤م نسبته ١٢,٩ في المئة (١٥٤,٤ مليار ريال)، وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام ٨٨,٢ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ٨٨,٠ في المئة في نهاية الربع السابق.

٣-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٣,٠ في المئة (٣٦,٦ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٢٥١,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٢ في المئة (٤٨,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٢ في المئة (١٤٦,٠ مليار ريال). وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م نحو ٨٢,٠ في المئة، مقارنة بنسبة ٨١,٣ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٣-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

انخفضت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٥,٢ في المئة (٥,١ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٩٤,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,١ في المئة (٣,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,٧ في المئة (٨,٣ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م حوالي ٦,٢ في المئة مقارنة بنسبة ٦,٦ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

رسم بياني رقم ٦ : مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام
(مليار ريال)

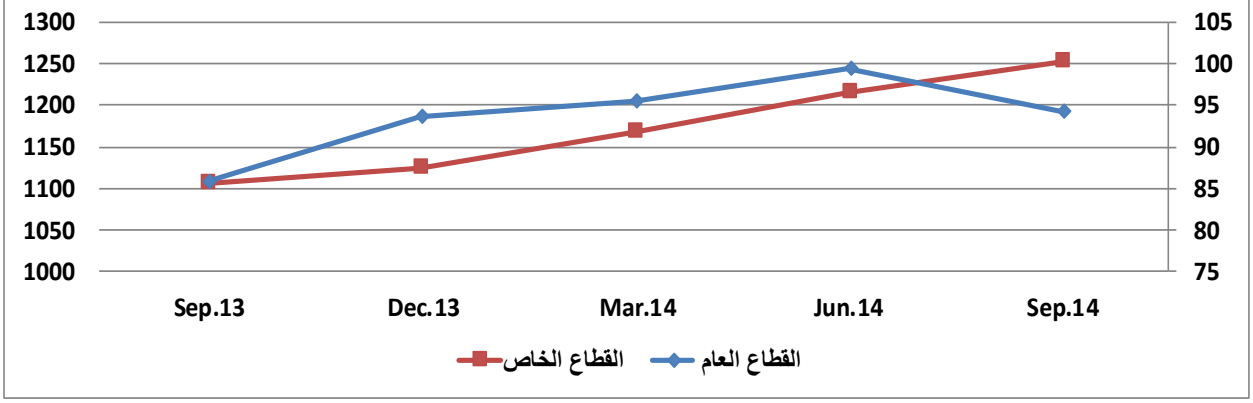

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي قصير الأجل انخفاضاً نسبته ٤,١ في المئة (٢٦,٣ مليار ريال) ليبلغ ٦١٤,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٢ في المئة (٣٧,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وكذلك انخفض الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٠,٧ في المئة (١,٦ مليار ريال) ليبلغ ٢٢٣,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٤ في المئة (١١,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعاً نسبته ١٦,٣ في المئة (٥٦,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤٠٠,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع طفيف نسبته ٠,٠٥ في المئة (٠,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٢,٣ في المئة (٢٨,٣ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٢٣٩,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٢ في المئة (٤٩,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٨ في المئة (١٣١,٤ مليار ريال). وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع النقل والاتصالات بنسبة ١٣,٣ في المئة (٥,٤ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والانتاج بنسبة ٥,١ في المئة (٧,٧ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٥,١ في المئة (١٢,٤ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٤,٩ في المئة (٣,٥ مليار ريال)، وللقطاعات الاخرى بنسبة ٣,١ في المئة (١٤,٦ مليار ريال)، وللقطاع التمويل بنسبة ٢,٥ في المئة (٠,٧ مليار ريال). وفي المقابل انخفض الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ١٣,٦ في المئة (٦,٣ مليار ريال) ولقطاع الخدمات بنسبة ٩,٠ في المئة (٦,١ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٧,٢ في المئة (٢,٨ مليار ريال).

٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ١,٣ في المئة (٣,٣ مليار ريال) ليبلغ ٢٥٠,٩ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة (٤,٠ مليار ريال) في الربع السابق. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م حوالي ١٦,٤ في المئة، مقارنة بنسبة ١٧,٠ في المئة

في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٠,٥ في المئة (٢٣,٨ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م حوالي ٩,٧ مليار ريال مقارنة بنحو ١٠,٧ مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته ٩,٤ في المئة (١,٠ مليار ريال)، وحققت ارتفاعاً نسبته ٦,٦ في المئة (٠,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع الثالث من عام ٢٠١٣م.

وفي نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ١٨٨٠ فرعاً، أي بزيادة قدرها ٢٠ فرعاً مقارنة بالربع السابق، وحقق عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,٤ في المئة (١٤٥ فرعاً) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٣-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٨ في المئة (٨,٠ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩٦٥,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٣ في المئة (٢٢,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً نسبته ١٧,٢ في المئة (١٤١,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مشتريات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ انخفاض المشتريات من العملاء بنسبة ٠,١ في المئة (٠,١٢٧ مليار ريال)، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ١,٩ في المئة (٣,١ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٦,٤ في المئة (٢٦,٩ مليار ريال)، في المقابل ارتفعت المشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٦١,١ في المئة (٢٦,٧ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف المحلية بنسبة ٥,١ في المئة (١١,٤ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٣-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض اجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٢,٦ في المئة (٢٣,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ٨٦٨,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة (٣٠,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. وخلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٩,٥ في المئة (١٤١,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وبمقارنة إجمالي

مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات لجهات حكومية بنسبة ٢٦٧ في المئة (٩,٨ مليار ريال)، والمبيعات للمصارف داخل المملكة بنسبة ٠,٢ في المئة (٠,٤٦٢ مليار ريال) وفي المقابل انخفضت المبيعات للمصارف خارج المملكة بنسبة ٣,٢ في المئة (٤,٥ مليار ريال) ومبيعات المصارف من النقد الأجنبي لمؤسسة النقد بنسبة ١٧,٨ في المئة (٠,١٨٧ مليار ريال)، والمبيعات للصـيارفة بنسبة ٦,٧ في المئة (٠,٠٢٨ مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٣,٢ في المئة (٤,٥ مليار ريال). (رسم بياني رقم ٧).

رسم بياني رقم ٧ : مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

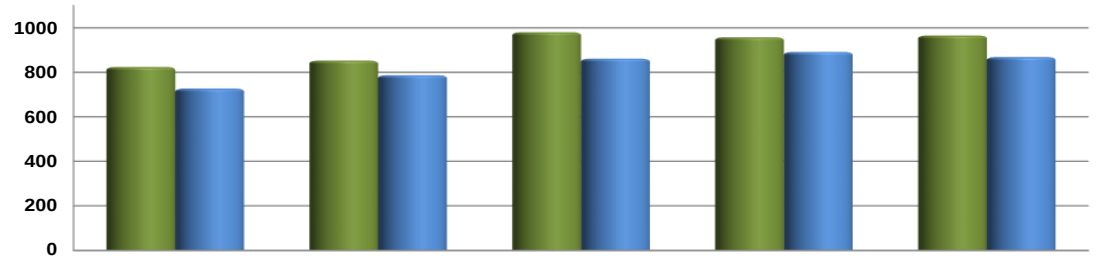

	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14	Sep.14
مشتريات	823.5	852.3	979.8	957.1	965.1
مبيعات	726.6	786.7	861	891.3	868.1

٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل انخفاضاً خـلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م نسبته ٧,٩ في المئة (٤,٩ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٥٧,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٣ في المئة (٦,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وحققت انخفاضاً نسبته ١٠,٤ في المئة (٦,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبينت نتائج الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاع التمويل لواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٦,٠ في المئة (٦٢,٤ مليار ريال)، ولواردات الآلات بنسبة ١,٩ في المئة (٠,١ مليار ريال)، ولواردات المواد الغذائية بنسبة ٣,٧ في المئة (٠,٣ مليار ريال). وفي المقابل انخفض التمويل لكل من واردات السلع الأخرى بنسبة ١١,٨ في المئة (٣,٢ مليار ريال)، ولواردات مواد البناء بنسبة ١٤,٩ في المئة (١,٠ مليار ريال)، ولواردات الأجهزة بنسبة ١٠,٧ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، ولواردات السيارات بنسبة ٧,٣ في المئة (٠,٩ مليار ريال).

وبالنسبة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م، فقد سجل إجمالي تلك الاعتمادات ارتفاعاً نسبته ٩,٤ في المئة (٤,٩ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٤٧,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٣ في المئة (٢,١ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً نسبته ٣,٣ في المئة (١,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وقد انخفضت الاعتمادات المستندية لواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ١٩,٠ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، ولواردات مواد البناء بنسبة ٣٠,٩ في المئة (٢,٢ مليار ريال)، ولواردات السلع الأخرى بنسبة ١٥,٧ في المئة (٣,٤ مليار ريال)، ولواردات الأجهزة بنسبة ٢٥,٢ في المئة (٠,٥ مليار ريال) ولواردات الآلات بنسبة ٢٤,٧ في المئة (١,٤ مليار ريال) وفي المقابل ارتفعت الاعتمادات المستندية لواردات المواد الغذائية بنسبة ٤٢,١ في المئة (١,٦ مليار ريال)، ولواردات السيارات بنسبة ١١,٢ في المئة (١,٢ مليار ريال)، (رسم بياني رقم ٨).

رسم بياني رقم ٨ :واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

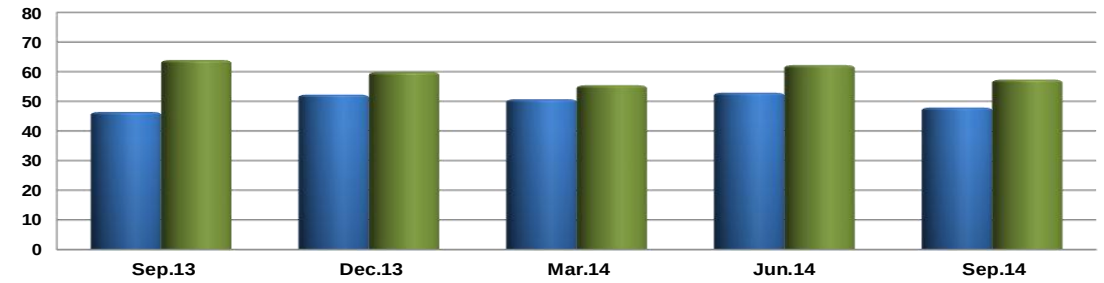

	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14	Sep.14
الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة	46.4	52.2	50.7	52.9	47.9
الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل	63.9	59.8	55.4	62.2	57.3

٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المفتوحة ارتفاعاً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م نسبته ٦,٢ في المئة (٢,٠ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٣٥,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٢١ في المئة (٠,٠٧ مليار ريال) في الربع السابق. كما حققت انخفاضاً نسبته ٧,٩ في المئة (٣,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبينت نتائج الربع الثالث من عام ٢٠١٤م انخفاض تمويل كل من صادرات الزراعة والإنتاج الحيواني بنسبة ٩٤,٥ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وتمويل صادرات المواد الكيميائية والبلاستيكية

بنسبة ١٥,٥ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، في حين ارتفع تمويل صادرات المنتجات الصناعية الأخرى بنسبة ٩,٢ في المئة (٢,٧ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٩).

وبدراسة التوزيع الجغرافي لاتجاهات الاعتمادات المفتوحة لتمويل الصادرات حسب البلدان المصدر إليها خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م، يلاحظ انخفاض تمويل الصادرات إلى دول أمريكا الشمالية بنسبة ٢٥,٢ في المئة (١٨,٩ مليار ريال)، وإلى الدول العربية بنسبة ١٢,٩ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، وإلى البلدان الأخرى بنسبة ٢,١ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وإلى بلدان أوروبية أخرى بنسبة ٩٠,٩ في المئة (١,٣ مليار ريال)، وإلى أمريكا اللاتينية بنسبة ٣٥,٢ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وفي المقابل ارتفع تمويل الصادرات إلى دول أوربا الغربية بنسبة ١٤٦,٥ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وإلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ٤١,١ في المئة (٤,١ مليار ريال).

رسم بياني رقم ٩ : صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

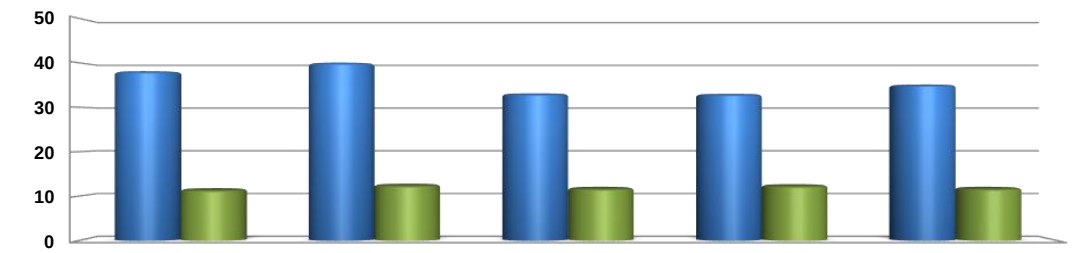

	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14	Sep.14
الاعتمادات المفتوحة	38.1	40.0	33.1	33.0	35.1
الاعتمادات المسددة	11.5	12.5	11.8	12.4	11.8

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

٤-١ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع قد انخفضت خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٦,٨ في المئة (٢,٤ مليار ريال) لتبلغ ١١,٨ مليار ريال (أي نحو ٣,١ مليار دولار أمريكي)، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ١٠,٥ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٠,١٠ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١,٢ مليار ريال وبانخفاض نسبته ١٣,٥ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١٠,٦ مليار ريال بانخفاض نسبته ١٧,٢ في المئة عن الربع السابق.

٤-٢ الشبكة السعودية للمدفوعات

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ما يقارب ٣٨٩ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٨٧,٨ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات الشبكة السعودية. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م نحو ٩١,٣ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٤٣,٥ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٥,١ ألف جهاز بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٢٠,٠ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م حوالي ١٢٧,٩ ألف جهاز.

٤-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثالث من عام ٢٠١٤م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٥ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ٢١٣,٨ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٤ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ١٥٤,٢ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدَّقة حوالي ١٧٥,٩ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٥٩,٥ مليار ريال.

خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٤,١ في المئة ليبلغ ١٠٨٥٤,٨ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٤ في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٦,٢ في المئة. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٢٥,٢ في المئة ليبلغ حوالي ١٥,٦ مليار سهم، مقارنة بارتفاع نسبته ٢١,٣ في المئة في الربع السابق. كما حقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعاً نسبته ٢٥,١ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٣م. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٨,٦ في المئة لتبلغ نحو ٥٣٢,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٩,٨ في المئة في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً نسبته ٦٩,٤ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٣,٨ في المئة لتبلغ ٢٢١٣ مليار ريال مقارنة بالربع السابق الذي ارتفعت فيه القيمة السوقية للأسهم بنسبة ١,٠ في المئة، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً نسبته ٣٩,٦ في المئة مقارنةً بالربع الثالث من عام ٢٠١٣م. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م انخفاضاً نسبته ١٨,٨ في المئة ليبلغ حوالي ٨,٧ مليون صفقة، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٧,٨ في المئة في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً نسبته ٤٢,٦ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ١٠).

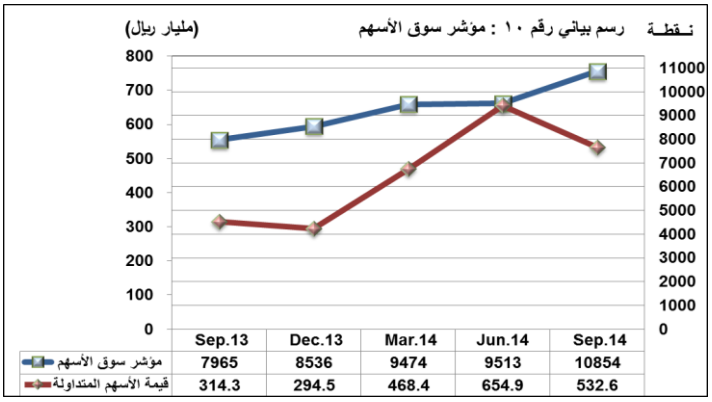

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

سادساً: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٤,٨ في المئة (٥,٦ مليار ريال) ليبلغ ١٢١,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٩ في المئة (٧,٥ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً نسبته ١٧,٦ في المئة (١٨,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي أصول صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٦,٥ في المئة (٦,١ مليار ريال) ليبلغ ٩٩,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٥ في المئة (٤,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية ارتفاعاً نسبته ٢٦,١ في المئة (٢٠,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع الثالث من عام ٢٠١٣م، وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م انخفاضاً نسبته ٢,١ في المئة (٠,٥ مليار ريال) لتبلغ ٢٢,١ مليار ريال،

مقارنة بارتفاع نسبته ١٣,٣ في المئة (٢,٦ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت انخفاضاً نسبته ١٠,٤ في المئة (٢,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٩ في المئة (٢٣٩٨ مشترك) ليبلغ ٢٥١,٧ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٩ في المئة (٢٢٨٦ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً نسبته ٣,٧ في المئة (٩٧٨٨ مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد ارتفع بنسبة ٠,٤ في المئة (صندوق واحد) ليبلغ ٢٥٠ صندوقاً في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م، مقارنة مع ٢٤٩ صندوقاً خلال الربع السابق.

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة:

سجل إجمالي القروض القائمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ١,١ في المئة (٣,٠ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٧١,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٠ في المئة (٢,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,٩ في المئة (٢٢,٣ مليار ريال).

أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م، فقد ارتفع بنسبة ٤٢,١ في المئة (٣,٩ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٢٠,٠ في المئة (٢,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣١,١ في المئة. كما ارتفع إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٣٤,٦ في المئة (٢,٦ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٩٠,٠ في المئة (٣,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١٨,٦ في المئة. وارتفع صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٧٤,٨ في المئة (١,٣ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٧٧,٣ في المئة (٦,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٤٤,١ في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٢٠٠,٩ في المئة (١,٦ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٣٣,١ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة

من صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٩٤،٠ في المئة (٢,٥ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٢٩,٤ في المئة (١,١ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٦٩,٢ في المئة (٠,١٤ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٤ في المئة (٠,٠١ مليار ريال) في الربع السابق. وارتفعت القروض الممنوحة من البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٥,٧ في المئة (٠,١ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ١١,٣ في المئة (٠,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وفي المقابل انخفضت القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٧,٨ في المئة (٠,٣ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٢٦,٤ في المئة (١,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م يلاحظ ارتفاع حجم المبالغ المسددة للبنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ١٦٣,٧ في المئة (٢,١ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٥٥,٩ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق، ولصندوق التنمية الصناعية بنسبة ٩,٩ في المئة (٠,١ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ١٩,٦ في المئة (٠,٣ مليار ريال) في الربع السابق، ولصندوق التنمية الزراعية بنسبة ١٠١,٦ في المئة (٠,١ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٥٣,١ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق، ولصندوق الاستثمارات العامة بنسبة ١٢,٨ في المئة (٠,٥ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٢٤٥,٨ في المئة (٢,٧ مليار ريال) في الربع السابق. في المقابل انخفض حجم المبالغ المسددة لصندوق التنمية العقارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٤,٧ في المئة (٠,٢ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٥٧,٣ في المئة (٠,٨ مليار ريال) في الربع السابق.

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي العديد من التعاميم للقطاع المصرفي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م أبرزها :

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠١١٣٨٤١ وتاريخ ١٤٣٥/٠٩/٠٤هـ بشأن تحديث قانون الالتزام الضريبي الخاص بالحسابات الخارجية.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠١٢١٢٧٠ وتاريخ ١٤٣٥/٠٩/٢٠هـ بشأن الوثيقة الأخيرة للمؤسسة حول طرق معيار بازل ٣ القائمة على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان.

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠١٣٣٣٦٦ وتاريخ ١٤٣٥/١٠/٢٩هـ بشأن وثيقة لجنة بازل للرقابة المصرفية المتعلقة بمعايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠١٣٨٣٥٦ وتاريخ ١٤٣٥/١١/١٢هـ بشأن إطار العمل للمصارف المحلية المهمة في النظام المالي.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠١٤٧١٥٨ وتاريخ ١٤٣٥/١٢/١٠هـ بشأن لوائح المؤسسة ووثائقها الإرشادية المتعلقة بمعايير بازل ٢ و٢,٥ و٣ المعدلة.

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٠٧/٠٧م الموافق ١٤٣٥/٠٩/١٠هـ بالموافقة على تأسيس شركة مساهمة باسم " شركة المقر للتطوير والتنمية " في أمانة منطقة المدنية المنورة وذلك لإعداد برامج التنمية والتطوير العمراني وتنفيذها في المناطق العشوائية في المدينة المنورة وأي منطقة أخرى فيها تتطلب التنمية والتطوير، وبما يحقق الاستمرار الذاتي لمشروعات التنمية والتطوير والتجديد الحضري.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٠٧/٠٧م الموافق ١٤٣٥/٠٩/١٠هـ بالموافقة على نظام الرعاية الصحية النفسية والتي تهدف لتنظيم وتعزيز الرعاية الصحية النفسية اللازمة للمرضى النفسيين وحماية حقوقهم وحفظ كرامتهم وأسرهم والمجتمع، ووضع آلية معاملتهم وعلاجهم في المنشآت العلاجية النفسية.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٠٧/٢١م الموافق ١٤٣٥/٠٩/٢٤هـ بالموافقة على الترخيص لصندوق الاستثمارات العامة بتأسيس شركات داخل المملكة أو خارجها بمفرده أو بمشاركة الغير من القطاعين العام أو الخاص بما في ذلك المشاركة مع أي منهما في الشركات القائمة.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٠٧/٢١م الموافق ١٤٣٥/٠٩/٢٤هـ بالموافقة على فتح المجال للمؤسسات المالية الأجنبية لشراء وبيع الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية وفقاً للتوقيت الملائم الذي تراه، وبحسب ما تضعه هيئة السوق المالية من قواعد في هذا الشأن.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/٠٧/ ٢٠١٤م الموافق ٢٤/٠٩/١٤٣٥هـ بالموافقة على نظام المجالس البلدية.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/٠٧/ ٢٠١٤م الموافق ٢٤/٠٩/١٤٣٥هـ بالموافقة على إيكال مشروع رصد مخالفات النقل العام وضبطها آلياً وبشرياً، بالإضافة إلى ما يتعلق بالمخالفات المتصلة بمحطات الوزن الثابتة والمتحركة وتشغيلها وصيانتها إلى مشروع ساهر.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٠٨/ ٢٠١٤م الموافق ١٥/١٠/١٤٣٥هـ بالموافقة على مشروع النقل العام في المدينة المنورة ومشاركة وزارة الداخلية (ممثلة في الإدارة العامة للمرور) في عضوية اللجنة التنفيذية الخاصة بمتابعة تنفيذ المشروع.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٠٨/ ٢٠١٤م الموافق ٢٢/١٠/١٤٣٥هـ بالموافقة على فتح المجال للشركات الأجنبية المعروفة للعمل في المملكة دون حاجة إلى إخضاعها للإجراءات المعمول بها في وكالة تصنيف المقاولين.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/٠٨/٢٠١٤م الموافق ٢٩/١٠/١٤٣٥هـ بالموافقة على تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (٦٦) الصادر بتاريخ ١٠/٥/١٤٠١هـ، ليصبح بالنص الآتي: " يجوز للأمانات (في مشاريع استثمار العقارات البلدية للمواقع التي تخصص مواقف سيارات متعددة الأدوار) تحديد جزء لا يتجاوز خمسة وعشرون في المئة من مبنى المواقف للاستعمال التجاري، وفقاً لضوابط البناء المعتمدة للموقع".
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٠٩/ ٢٠١٤م الموافق ٢٠/١١/١٤٣٥هـ بالموافقة على خطة التنمية العاشرة والتي كان من أبرز أهدافها (توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتعزيز نموه واستقراره وقدراته التنافسية، تيسير حصول المواطنين على السكن الملائم وفق برامج وخيارات متنوعة تلبي الطلب، تعزيز مسيرة الإصلاح المؤسسي ودعم مؤسسات المجتمع المدني ورفع كفاءة وإنتاجية أجهزة الدولة وموظفيها، ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد).
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٠٩/٢٠١٤م الموافق ٢٠/١١/١٤٣٥هـ بالموافقة على نظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.